العلاقات السعودية - الأردنية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ١٣٧٣-١٣٨٤هـ/ ١٩٥٣-١٩٦٤م

د. فتحي محمد درادكة
كلية الآداب - جامعة اليرموك

تمتاز العلاقات السعودية - الأردنية بخصوصية مميزة عن غيرها من العلاقات الثنائية بين البلدان العربية الأخرى. وقد أسهم في رسم هذه العلاقة الكثير من المعطيات التاريخية والسياسية والحضارية والثقافية والجغرافية.

وعلى الرغم من أن هذه العلاقات كانت تمر - بعض الأحيان - بحالات من الفتور الطبيعي، إلا أنها لم تخرج في أي مرحلة من مراحلها عن الاستمرار في الاحترام المتبادل والتعاون، والحرص من كلا الجانبين على المحافظة على الأمن والاستقرار؛ مما شكل عمقاً إستراتيجياً للأردن والمملكة العربية السعودية على حد سواء؛ مما يدل على النظرة الحكيمة من قبل القيادتين.

يتناول هذا البحث العلاقات السعودية - الأردنية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (١٣٧٣-١٣٨٤هـ/١٩٥٣-١٩٦٤م). ويتكون من ثلاثة محاور؛ استعرض المحور الأول العلاقات السعودية - الأردنية منذ إعلان توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م، إلى حين وفاة موحد الجزيرة العربية

الملك عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله - في ٢ ربيع الأول ١٣٧٣هـ الموافق ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣م. وجاء المحور الثاني ليتحدث عن العلاقات السعودية الأردنية منذ عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م، إلى عام ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، حيث استعرضت الدراسة العهد الجديد لكل من الأردن والسعودية والمعونة العربية للأردن خصوصاً بعد الاعتداءات الإسرائيلية على حدود الأردن، وعرضت الدراسة أيضاً الموقف السعودي المشرف من الأزمة التي كادت أن تطيح بالملك حسين بن طلال (١٣٧٣-١٤١٩هـ/١٩٥٣-١٩٩٩م) عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، واختتمنا المحور الثاني بالحديث عن الزيارة التاريخية التي قام بها الملك سعود إلى الأردن في حزيران (يونيو) عام ١٩٥٧م (ذي الحجة ١٣٧٦هـ)؛ تتويجاً لعمق العلاقات بين البلدين.

ويتناول المحور الثالث العلاقات السعودية الأردنية من عام ١٩٥٨-١٩٦٤م (١٣٧٧-١٣٨٤هـ)، حيث اقتصر حديثنا في هذا المحور عن اتفاقية الطائف عام ١٩٦٢م (١٣٨٢هـ)، التي جاءت تأكيداً لعمق العلاقة القائمة بين البلدين خصوصاً في ظل التطابق في وجهات النظر في مختلف القضايا المطروحة على الساحة العربية والدولية في تلك المدة من تاريخنا العربي الحديث والمعاصر.

المحور الأول: العلاقات السعودية الأردنية في عهد الملك عبدالعزيز ١٣٥١-١٣٧٢هـ/ ١٩٣٢-١٩٥٣م

أعلن الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - في عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م توحيد أجزاء الجزيرة العربية التي وحدها تحت اسم "المملكة العربية السعودية"، وكانت المملكة العربية السعودية قد عقدت معاهدة صداقة وحسن جوار مع العراق عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م. وقد عمل الملك فيصل الأول بن الحسين (ملك العراق)، والحكومة البريطانية على محاولة تحسين العلاقات بين الملك عبدالعزيز والأمير عبدالله بن الحسين (أمير شرقي الأردن).

وقد تكللت تلك الجهود بالاعتراف المتبادل بين الجانبين. وفي ذي الحجة ١٣٥١هـ/ آذار (مارس) من عام ١٩٣٣م، تبادل الملك عبدالعزيز مع الأمير عبدالله برقيتي تحية ومودة، وأعرب الجانبان عن رغبتهما في تحسين العلاقات بينهما[١]. وجاء في برقية الملك عبدالعزيز للأمير عبدالله بن الحسين: "علمت مع السرور بانتهاء المخابرات في سبيل إقرار اعتراف متبادل بين سموكم وبيني وبين حكومتينا. وإني أغتنم هذه الفرصة كي أقدم تحياتي لسموكم، ولأعرب عن أملي بأن هذه الخطوة أساسًا متينا للعلاقات الودية والتعاون بين بلادينا"، وكانت برقية الأمير عبدالله تحمل مضامين لا تقل عمّا حملته البرقية هذه.

وإثر الاعتراف المتبادل بين الجانبين شرعت الحكومتان السعودية والأردنية بمفاوضات لإجراء معاهدة صداقة وحسن جوار. وبعد سلسلة من الاجتماعات بين الجانبين في مدينة جدة في السعودية ومدينة القدس في فلسطين، أبرمت معاهدة صداقة وحسن جوار وبروتوكول تحكيم وملحق للمعاهدة أعد في القدس في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٣٣م، (١٣٥٢/٤/٥هـ)، وتبادل الطرفان وثائق المعاهدة موقعة في القاهرة في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣م (١٣٥٢/٦/٢هـ)[٢]. وقد احتوت المعاهدة على ثلاث عشرة مادة، نصت المادة الثانية منها على تعهد

(١) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز (ج٣-٤)، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٥م)، ص١٣٦٨؛ محمد عدنان البخيت وآخرون، الوثائق الهاشمية، أوراق عبدالله بن الحسين ١٩٢٥-١٩٥١م، العلاقات الأردنية السعودية، وثيقة رقم (١٣)، م (١٠) ق (٢)، جامعة آل البيت، ١٩٩٧م، ص٢٦٤-٢٦٧.

(٢) للاطلاع على نص المعاهدة راجع: أم القرى (ع٤٧١)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م؛ الجريدة الرسمية (ع٤١٥)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م؛ البخيت، الوثائق الهاشمية، ص٣٢٧ وما يليها؛

Records of Saudi Arabia, (Primary Documents 1902-1960, edited Penelope Tuson and Anta Burdett, Oxford, Archive Editions, U.K.1992, Vol, (5), (1932-1935). pp. 167-174.

الفريقين بأن يحافظا على حسن العلاقات بينهما، والمادة الثالثة على تعيين مأمورين في المناطق المجاورة للحدود، والمادة الخامسة على تبادل المعلومات بين الفريقين والتعاون على حفظ أمن الحدود، والمادة العاشرة على أنه لا يجوز لأي فريق من الفريقين المتعاقدين أن يسمح لرعايا الآخر بالالتحاق في قواته المسلحة، إلا إذا حصلوا على تابعية الفريق الذي يريدون الاستخدام عنده.

كما ضم بروتوكول التحكيم تسع مواد، نصت المادتان الأولى والثالثة على أن يجرى التحكيم بوساطة محكمين اثنين على أن ينتخب الفريقان المتعاقدان واحداً منهما، وأن يرأسهم شخص ثالث، ويتم بالاتفاق بينهم. وللجنة التحكيم الحرية في اختيار الخطة التي تسير عليها. ونصت المادة الخامسة على الفريقين أن يتعاهدا بتقديم التسهيلات والمساعدات الممكنة التي تحقق نجاح لجنة التحكيم.

أما ملحق المعاهدة فاحتوى على صيغة شهادة لإعادة ممتلكات كل طرف، علاوة على التعهد بعدم الإقدام على الوساقة[٣]، ورفض العرايف[٤]، وتعهد الجانين بدفع الدية[٥]. وبذلك تكون عملية

(٣) الوساقة: عدم السماح بحجز الحلال أو الأموال في أي جانب من جانبي الحدود؛ لإلزام إعادة حلال أو أموال أخرى منهوبة. راجع: الجريدة الرسمية (ع٤١٥)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م؛ أم القرى (ع٤٧١)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م.

(٤) العرايف: لا يجوز القبض على المواشي التي بحوزة رعايا أحد الطرفين من قبل مأموري الطرف الآخر؛ بحجة أنها عرايف إلا في حال أن هذه المواشي جزء من المنهوب في حرب لم يصدق المأمور المسؤول في الجهة الأخرى على أنه أعيد بأكمله، ففي مثل هذه الحالة يمكن حجز المواشي إلى أن يحصل اتفاق نهائي بشأنها بين الفريقين. راجع: الجريدة الرسمية (ع٤١٥)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م؛ أم القرى (ع٤٧١)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م.

(٥) الدية: هي أن يحصل الفريقان (السعودي – الأردني) من القاتل التابع له المقتول من الجانب الآخر ما لم يكن المقتول معتدياً، وتحسب الدية على أساس عشر نياق ما بين الشية والرباع ما لم يتفق أقرباء القاتل والمقتول ما بينهم عادة ثانية بدفع الدية بمعدل آخر. راجع: الجريدة الرسمية (ع٤١٥)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م؛ أم القرى (ع٤٧١)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣م.

الاعتراف المتبادل قد تمت بين الجانبين السعودي والأردني. ووضعت هذه المعاهدة حدًّا لإيقاف غزوات بعض القبائل عبر الحدود، ووضعت أسسًا لمعاقبة تلك القبائل المخالفة، والعمل على إيقاف النهب من كلا الطرفين.

وعندما قام الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود - الأمير آنذاك - عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م بزيارة لبعض البلاد الأوربية، وكان الهدف من تلك الزيارة التعرف على رؤساء تلك البلدان، والاطلاع عن كثب على أحوال الدول الغربية، وقد زار في جولته تلك إيطاليا حيث اطلع خلالها على مدى التقدم في علوم الطيران، وتابع جولته إلى كل من سويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وقد استُقبل في عواصم تلك الدول بكل الحفاوة والترحيب، وأهدي أرفع الأوسمة تقديراً له وإجلالاً لوالده العظيم. ومن تلك الأوسمة التي منحت له في بلجيكا الوشاح الأكبر، وقلدته فرنسا وسام الغراند أوفيسييه لجوقة الشرف، أما هولندا فقد منحته الوشاح الأكبر من وسام أورانج ناسو؛ أما بريطانيا فقلدته الوشاح الأكبر من وسام الإمبراطورية[٦]. وعندما علم الأمير عبدالله بن الحسين (أمير شرقي الأردن) عن هذه الزيارة أرسل إلى الملك عبدالعزيز يدعو الأمير سعود لزيارة شرقي الأردن وفلسطين، فاستجاب الملك عبدالعزيز موافقاً على هذه الدعوة[٧].

استُقبل في عواصم تلك الدول بكل الحفاوة والترحيب، وأهدي أرفع الأوسمة تقديراً له وإجلالاً لوالده

وصل الأمير سعود إلى شرقي الأردن في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٣٥م (١٣٥٤/٥/١٧هـ)، وقد رحب الأمير عبدالله بن الحسين

(٦) فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية، ص٥٥؛ الأمير سلمان بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، تاريخ الملك سعود الوثيقة والحقيقة، ج (١)، (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٥م)، ص٩١-٩٢.

(٧) أم القرى (ع٥٤٥)، ١٨ أيار (مايو) ١٩٣٥م.

بسموه ترحيباً كثيراً، وقضى الضيف السعودي العزيز أربعة أيام في ضيافة الأمير عبدالله. حيث قام بزيارة إلى فلسطين استقبل فيها استقبالاً حافلا، وزار المسجد الأقصى، وحظي بالصلاة فيه. وقد ألقى الشاعر عبدالرحيم محمود قصيدة رحّب فيها بالأمير سعود، قال فيها:

نجمُ السعود وفي جبينك طلعةٌ أنّى توجّه ركب عزك يتبعةٌ
سهلاً وطئت ولو نزلت بممحل يوماً لأمرغ في نزولك بلقعةٌ
والقوم قومك يا أمير إذا النوى فرقته أحلام العروبة تجمعةٌ

ثم استصرخ الأمير بالوعد بنجدة الأقصى وإنقاذ فلسطين، فقال:

صح يا أميرُ به فربت صيحة من فيك تجدي إن تشاءُ وتنفعه
سل سادني الأقصى: أقوم مجمع في الحرب أم متنافر لا تجمعه
سل سادني الأقصى: أيعهد لامرئ عهد أمام الله ثم يضيعه؟
شكوى وتحلو للمضم شكاته عند الأمير وأن ترقرق أدمعه

وبعد فراغ الشاعر من قصيدته، خاطب الأمير سعود الحاضرين بلغة حازمة، وتأثر بالغ فقال: "لا والله، لن ندع فلسطين وفينا عرق عربي واحد ينبض"[٨]. وقد كان لهذه الزيارة دور في تعميق العلاقات السعودية الأردنية، ونلحظ ذلك من الرسالة التي أرسلها الملك عبدالعزيز للأمير عبدالله يشكره فيها على الحفاوة والتكريم الذي لقيه الأمير الضيف عند أمير شرقي الأردن[٩].

وفي هذه الفترة صدر في المملكة العربية السعودية نظام التملك، فكتب الأمير عبدالله إلى الملك عبدالعزيز يلفت نظره إلى بعض

(٨) الأمير سلمان بن سعود، تاريخ الملك سعود، ج (١)، ص٩٣-٩٥.
(٩) سليمان موسى، مراسلات، ص٥.

النقاط؛ فأرسل الملك عبدالعزيز رسالة مماثلة يشكره فيها، ويذكره بأن أملاك آل البيت ما زالت محفوظة بالحال والمال[١٠]. كذلك كان لإضراب وثورة عرب فلسطين عام ١٩٣٦-١٩٣٩م (١٣٥٥-١٣٥٨هـ) دافع لمزيد من المراسلات بين الملك عبدالعزيز والأمير عبدالله، وبعد سلسلة من المراسلات بينهم استطاعا توحيد آرائهم على إصدار نداء إلى عرب فلسطين، بالتعاون مع الملك غازي بن فيصل (ملك العراق)، والإمام يحيى حميد الدين (إمام اليمن)، في ١٠/١٠/١٩٣٦م (٢٥/٧/١٣٥٥هـ)، وكان لهذا النداء دور كبير في فك الإضراب بعد يومين من صدور النداء بعد الضمانات التي حصلت عليها اللجنة العربية العليا من القادة العرب[١١].

صدر في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٣٧م (٩/٦/١٣٥٦هـ) قانون معاهدة بين المملكة العربية السعودية وشرقي الأردن يقضي بعدم قبول أي محكمة في شرقي الأردن أي ادعاء جزئي أو حقوقي يقدمه أحد الأردنيين على أحد رعايا السعودية، أو يقدمه أحد رعايا السعودية على أحد الأردنيين بشأن ما وقع قبل ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٣٣م (٥/٤/١٣٥٢هـ)، سواء كان ذلك ناجمًا عن غزو أو فعل، وعلى المحاكم ألا تقبل أي إجراءات أخرى بهذا الشأن[١٢].

ظلت العلاقات السعودية الأردنية يشوبها جانب الحذر من كلا الجانبين خصوصاً بعد أن أعلن الأمير/الملك عبدالله بن الحسين عن نيته إحياء المشروعات الهاشمية القديمة بوحدة سوريا الكبرى أو

(١٠) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، م (٣)، ص٢٩٢؛ سليمان موسى، مراسلات، ص٣-٤.

(١١) خيرية قاسمية، عوني عبدالهادي، أوراق خاصة، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤م، ص٧٨؛ أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٦م)، ص١٠٧.

(١٢) الجريدة الرسمية، (ع٥٧١)، ١٧ آب ١٩٣٧م.

وحدة الهلال الخصيب[١٣]، الأمر الذي أدى إلى تكدر العلاقات بين الجانبين، وعندما أعلنت بريطانيا عن دعوتها لتأسيس منظمة تربط البلدان العربية لم ترغب المملكة العربية السعودية بأن يكون لبريطانيا علاقة بإنشاء اتحاد عربي موحد؛ لذلك كانت لدى الملك عبدالعزيز تحفظات على إنشاء هذه المنظمة، غير أن السعودية وقعت على بروتوكول الإسكندرية في ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ/٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥م، بعد أن حصل الملك عبدالعزيز على ضمانات بعدم التدخل بالأحوال الداخلية للبلدان العربية المستقلة[١٤].

وعلى الرغم من ذلك عندما حصلت شرقي الأردن على استقلالها بعث الملك عبدالعزيز ببرقية تهنئة للملك عبدالله الأول ابن الحسين[١٥]. وبعد الإعلان عن استقلال المملكة الأردنية الهاشمية بمدة وجيزة عقد مؤتمر أنشاص الذي يعد أول مؤتمر قمة عربي، وقد دعا لهذا المؤتمر الملك فاروق، ٢٨-٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٦م (٢٧-١٣٦٥/٥/٢٨هـ)، وقد مثل الأردن في هذا الاجتماع الملك عبدالله الأول ابن الحسين، ومثَّل الأمير سعود بن عبدالعزيز (ولي العهد السعودي) بلاده، وكان هذا اللقاء فرصة للجانبين الأردني والسعودي؛ لمزيد من دعم العلاقات الثنائية بين البلدين. واستثمر الملك عبدالله الأول وجود الأمير سعود في هذا المؤتمر؛ فكتب رسالة إلى الملك عبدالعزيز، حملها الأمير سعود لوالده، فرد الملك عبدالعزيز برسالة

(١٣) للاطلاع على مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب، راجع ناصر بن محمد الجهيمي: مشروعات الوحدة العربية في المشرق العربي ١٣٦٤-١٣٧٦هـ/ ١٩٤٥-١٩٥٦م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(١٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك، ص١٢٠٨. لمزيد من الاطلاع على العلاقات السعودية الأردنية راجع: فتحي درادكة: دراسة في العلاقات السياسة بين السعودية والأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠١م.

(١٥) سليمان موسى، إمارة شرقي الأردن، ص ١٥٦.

جوابية في ٥ رجب ١٣٦٥هـ/ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٦م، وأعرب فيها عن سروره؛ لأن الملك عبدالله أحاط الأمير سعود أثناء المؤتمر باللطف والإيناس[١٦].

غير أن العلاقات بين البلدين ظلت بين جذب وشدّ إلى أن تكللت بالزيارة التي قام بها الملك عبدالله الأول ابن الحسين إلى الرياض في حزيران (يونيو) - تموز (يوليو) ١٩٤٨م (شعبان ١٣٦٧هـ) بين الهدنتين الأولى والثانية، وقد حاول الملك عبدالله الأول حشد التأييد العربي من أجل حرب فلسطين، حيث زار القاهرة، وتابع زيارته بعد الرياض لبغداد.

وصل الملك عبدالله الأول الرياض في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٨م (١٣٦٧/٨/٢٠هـ)، تلك الزيارة التي كان الملك عبدالله يتطلع لها منذ زمن بعيد، ولعل الهدف الأساس من الزيارة كان بالدرجة الأولى هو إزاحة كل ما يشوب العلاقات الثنائية بين البلدين. استمرت الزيارة ثلاثة أيام تبادل الملكان خلالها الأحاديث والآراء حول قضايا العرب ومستقبل الصراع في فلسطين، وقد عبر البيان المشترك الذي صدر عقب انتهاء الزيارة عن الرغبة في توثيق العلاقات بينهما، وأنهما متفقان في غاياتهما وأهدافهما، وفي تأييدهما للجامعة العربية[١٧].

الهدف الأساس من الزيارة كان بالدرجة الأولى هو إزاحة كل ما يشوب العلاقات الثنائية بين البلدين

هذا ومن الجدير بالقول أن الملكين تبادلا الهدايا، فأهدى الملكُ عبدُالله الملكَ عبدَالعزيز علبة من الذهب الخالص، مرصعة بالجواهر الثمينة، بداخلها كمية من العنبر وفناجين ذهبية للقهوة بظرف من

(١٦) سليمان موسى، مراسلات، ص١٠.

(١٧) أم القرى ع (١٢١٧)، ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٨م. ولمزيد من المعلومات حول الزيارة انظر: خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة (ج٣/٤)، ص١٣٧١-١٣٧٢، وانظر أيضاً: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية. م (٢)، ص ٢٩٣-٢٩٤، وانظر المنهل (ع٨)، م (٩) ١٩٤٨م، ص ٦-٧.

الذهب الخالص، كما أهدى الملك عبدالله إلى جميع أبناء الملك عبدالعزيز ساعات من الذهب الخالص[١٨]، وأهدى الملك عبدالعزيز بدوره الملك عبدالله اثني عشر رأساً من الخيل وأربع سيارات فخمة من أنواع مختلفة[١٩].

ومن طرائف المجاملة بين الملك عبدالعزيز والملك عبدالله الأول، قول الأول للثاني حينما وصف زيارته بأنها كالماء، حيث قال: "إن الماءَ أيُّها الأخ لا يقدره إلاّ المحتاج إليه، وأنا أشدُّ الناس حاجةً إلى هذه الزيارة"[٢٠].

وقد وصف الملك عبدالله الأول، الملك عبدالعزيز قائلاً: "... فأنا أقر بأن جلالته من دهاة العرب في العصر الحاضر، حلو المعشر، أصحل الصوت، لطيف الكلمات والجمل، وهو سعيد النزل، ومكرم الضيف رزقه الله من البنين والحفدة، ومهد له كل ما أراد، ولقد صادف قرمين من العرب كلا منهما أشجع من أسامة بن زيد، ولكنه عرف كيف يتقي بأسهما ثم يتخلص منهما"[٢١].

كان من أبرز النتائج التي تمخضت عن هذه الزيارة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية[٢٢].

لقد نظر إلى هذه الزيارة على أنها نهاية للخلاف بين العائلتين، إلاّ أن العلاقات تكدرت من جديد بينهما عندما أنشأت جامعة الدول العربية حكومة عموم فلسطين في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨م

(١٨) عبدالمحسن صالح اليوسف، سلطان نجد والحجاز وملك المملكة العربية السعودية وأنجاله في صحافة عصره، د.م، د.ت، ص ٣٤٧.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٢٥٥، وانظر المنهل (ع٨)، م (٨) ١٩٤٨م، ص٤-٥.

(٢٠) المنهل، (ع٨)، م (٨) ١٩٤٨م، ص ٤-٥.

(٢١) عبدالله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص ٢٩٦.

(22) [F.O. 371/88768+770] From British Legation Amman to F.O. 16 August 1948.(R.S.A.(P.D), vol. 8. P. 127).

(١٣٦٧/١١/١٧هـ)، التي اتخذت من مدينة غزة مركزاً لها، إذ اعترفت السعودية بحكومة عموم فلسطين، وكذلك الدول العربية الأخرى في غضون شهر من تاريخ إعلانها[٢٣]. وبقيت العلاقات بين الجانبين متكدرة إلى أن اغتيل الملك عبدالله الأول ابن الحسين على أبواب المسجد الأقصى في ١٦ شوال ١٣٧٠هـ/٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١م[٢٤]، ونودي بالأمير طلال بن عبدالله ملكًا دستوريًا على المملكة الأردنية الهاشمية، وتم تتويجه في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥١م (١٣٧٠/١٢/٤هـ).

وصل إلى عمان وفد سعودي رفيع المستوى برئاسة الأمير مشعل بن عبدالعزيز - وزير الدفاع آنذاك - لتقديم التهاني للملك طلال بالتتويج[٢٥]. وإثر هذه الزيارة قام توفيق أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن آنذاك - بزيارة إلى السعودية في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١م (١٣٧١/١/٤هـ)، حاملاً معه رسالة من الملك طلال إلى الملك عبدالعزيز، وما إن عاد أبو الهدى إلى عمان حتى أعلن عن زيارة سيقوم بها الملك طلال للسعودية[٢٦]. وبعد أن تهيأت الظروف قام الملك طلال في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١م (٩ صفر ١٣٧١هـ) برفقة زوجته الملكة زين الشرف ورئيس وزرائه توفيق أبو الهدى بزيارة إلى السعودية[٢٧].

(٢٣) أم القرى (ع١٢٣٢)، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨م، وانظر عبدالله التل، كارثة فلسطين مذكرات عبدالله التل قائد معركة القدس (ج١)، القاهرة، دار القلم، ١٩٥٩م، ص ٣٤٢-٣٤٣. وانظر أيضاً علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية، ص ١٨٨.

(٢٤) ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله.

(٢٥) إبراهيم العطار، الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين، م (٣)، عمان: مطابع القوات المسلحة، ١٩٩٥م، ص ١٢٥٠.

(٢٦) سهيلا الشلبي، دور توفيق أبي الهدي في السياسة الأردنية أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨-أيار (مايو) ١٩٥٥م (رسالة ماجستير غير منشورة)، إربد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م، ص١٨٠-١٨١.

(٢٧) منيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، ص٥٦٥، الأبحاث، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٥١م، ص ٤٧٠.

حظيت الزيارة بقبول وارتياح وفرح من أبناء الشعب السعودي؛ لأنهم رأوا أن هذه الزيارة هي خاتمة لفترة العلاقات غير الودية بين العائلتين التي امتدت لمدة من الزمن. وصل الملك طلال مكة المكرمة، وأدى مناسك العمرة، وتابع سيره إلى الرياض حيث لقي الملك عبدالعزيز، وتباحث معه في أمور العلاقات بين الجانبين، وقد حظي بتكريم واحترام كبيرين من الملك وأفراد العائلة السعودية[٢٨]. ونظراً لحفاوة الملك عبدالعزيز بالملك طلال أصر رغم كبر سنه على مرافقة الملك طلال إلى المطار لتوديعه[٢٩].

عاد الملك طلال بعد ذلك لزيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، واطلع على الأماكن المقدسة، ولقي حفاوة كبيرة من أبناء الشعب السعودي في المدن التي في طريقه[٣٠]. وتبرع الملك طلال للمؤسسات والجمعيات الخيرية بتبرعات سخية[٣١]. عمقت هذه الزيارة العلاقات بين الأردن والسعودية التي ظهرت آثارها واضحة في عهد الملك حسين بن طلال[٣٢].

وقد أصيب الملك طلال بمرض عصبي صعب الشفاء؛ لذلك قررت الحكومة الأردنية إنهاء ولايته في ١١ آب (أغسطس) ١٩٥٢م (١٣٧١/١١/٢١هـ)، والمناداة بابنه الأمير حسين ملكاً دستورياً على الأردن[٣٣].

(٢٨) أم القرى (ع١٣٨٧) و(ع١٣٨٨)، ١٦ و٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١م.

(٢٩) ناصر بن محمد الجهيمي، الملك عبدالعزيز في الصحافة العربية، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٩٩٩م، ص٦٩.

(٣٠) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة (ج٣-٤)، ص١٣٧٤، وانظر المنهل (سنة ١٤)، ج (٢)، تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٥١م، ص١١٥.

(٣١) أم القرى (ع١٣٨٧)، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١م.

(٣٢) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، م(٢)، ص٢٩٤.

(٣٣) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١، ص٥٦٥-٥٧٠.

المحور الثاني: العلاقات السعودية -الأردنية ١٣٧٢-١٣٧٦هـ/ ١٩٥٣-١٩٥٧م

العهد الجديد

أتم الملك حسين في ١٩ شعبان ١٣٧٢هـ/ ٢ أيار (مايو) ١٩٥٣م السن القانونية؛ فتسنى له تولي حكم الأردن، وقد بعث له الملك عبدالعزيز برقية تهنئة بهذه المناسبة، وأشار في برقيته إلى العلاقة الطيبة التي كانت تربطه بوالده الملك طلال[٣٤].

وقد شاركت الحكومة السعودية بوفد رسمي رأسه الأمير طلال بن عبدالعزيز؛ للتهنئة بتتويج الملك حسين ملكًا للأردن[٣٥]. ثم قام الأمير سعود - ولي العهد السعودي - الذي كان موجوداً في بغداد آنذاك، للمشاركة في احتفالات تتويج الملك فيصل الثاني ملكًا للعراق يوم ٢٥ شعبان/ ٨ أيار (مايو)[٣٦]. بزيارة الأردن لتهنئة الملك حسين بتوليه الحكم، وقد اغتنم الأمير سعود زيارته للأردن؛ فقام بزيارة مختلف مناطق المملكة ومدنها، وتبرع لجمعيات خيرية عدة بمساعدات مالية[٣٧]. وقد أتاحت هذه الزيارة للملك حسين وولي عهد المملكة العربية السعودية فرصة لبحث بعض الأفكار المتعلقة بالمجالين: السياسي والاقتصادي بين الملك حسين وولي عهد السعودية[٣٨]، واصطحب الملك حسين الأمير سعود لحضور مناورة عسكرية للجيش الأردني؛ فأعجب الأمير سعود بكفاءة الجيش الأردني[٣٩]. وقد أثرت هذه المباحثات إيجابياً في توثيق عرى العلاقات بينهما.

(٣٤) ناصر الجهيمي، الملك عبد العزيز، ص١٠٨.

(٣٥) البلاد السعودية، (ع١٣٢٥)، ٣ أيار (مايو) ١٩٥٣م.

(٣٦) ليس كما يقول أمين سعيد في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣م، تاريخ الدولة السعودية - عهد سعود بن عبدالعزيز، م (٣)، بيروت، ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م)، ص٢٩٥، راجع أم القرى (ع١٣٣٠)، ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٣م، وانظر جبران شردان، جلالة الملك عبدالله، ص١٠١.

(٣٧) البلاد السعودية، (ع١٣٣٠)، ١٤ أيار (مايو) ١٩٥٣م.

(٣٨) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، (م٣)، ص ٢٩٥.

(٣٩) جبران شردان، جلالة الملك عبدالله، ص١٠٢.

بدأ الملك حسين عهده الجديد بسلسلة من الزيارات للبلدان العربية، وكان أول بلد قام بزيارته هو المملكة العربية السعودية، في غرة ذي القعدة ١٣٧٢هـ/ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٥٣م[٤٠]؛ لتقوية العلاقة بين الدولتين[٤١]. وربما هدف الملك حسين من هذه الزيارة الحصول على قروض مالية طويلة الأجل، والتحالف مع دولة قوية، وزعيم عربي قوي كالملك عبدالعزيز. وقد استقبل الملك حسين بالرياض استقبالاً ضخماً، حيث استقبله الملك عبدالعزيز، وأعجب بشخصيته وشجاعته[٤٢]، وزار الملك حسين بعض المشروعات العمرانية والنفطية[٤٣].

توفي الملك عبدالعزيز - رحمه الله - يوم ٢ ربيع الأول ١٣٧٣هـ/ ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣م[٤٤]؛ فنودي بولي العهد الأمير سعود ملكاً دستورياً على المملكة العربية السعودية، كما نودي بالأمير فيصل ولياً للعهد[٤٥]. وعندما علم الملك حسين بوفاة الملك عبدالعزيز أرسل سليمان طوقان - وزير البلاط - إلى المفوضية السعودية؛ لتقديم التعازي، كما قام فوزي الملقي رئيس الوزراء بزيارة المفوضية السعودية في عمان؛ لتقديم التعازي، كما تجمع عدد كبير من الناس أمام المفوضية السعودية؛ للتعبير عن حزنهم بهذا المصاب الجلل[٤٦].

(40) The Middle East Journal, Washington, Vol. 7, No. 4, Autumn 1953m p. 516.

(41) Ibrahim M. Faddah: The Middle East in Trnsition a Study of Jordan's Foreign Policy, London, Asia Publishing House, 1974, p. 171.

(٤٢) المنهل، تموز (يوليو) ١٩٥٣م، ص٥٢٢. وانظر البلاد السعودية، (ع ١٣٥٤)، ١٦ تموز (يوليو) ١٩٥٣م.

(43) The Middle East Journal, Washington, Vol. 7, No. 4, Autumn 1953, p. 516.

(٤٤) أم القرى (ع١٤٨٩)، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣م، خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة (ج٣-٤)، ص١٣٩٩.

(٤٥) أم القرى (ع١٤٨٩) ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣م، الأبحاث، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣م، ص٥١٠.

(٤٦) الدفاع (ع٥٣٨٨)، ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣م.

حدد الملك سعود علاقاته مع البلاد العربية عندما تسلم مقاليد الحكم، وجاء في أول بيان سياسي له: "وأما سياستنا الخارجية فإننا نترسم فيها خطا والدنا العظيم، وأول ما يهمنا فيها هو العمل على جمع كلمة العرب، وتأييد مصالحهم في جامعتهم ضمن ميثاقها، وضمن معاهدة التعاون المشترك، وقد أبلغنا الوفد الذي مثلنا في جامعة الدول العربية في أول اجتماع لها بعد استلامنا مقاليد الحكم أن يعلن عزمنا الأكيد على مناصرة العرب، والتعاون معهم في أي ميدان، وفي أي مجال ممكن؛ لمنع العدوان عنهم جميعاً، والتعاون على ما فيه الخير والمصلحة لنا جميعاً. ونحن نسير - بعون الله - في دعوة البلاد العربية كافة؛ لجمع كلمتها، وتوحيد قواها؛ لما يجمع شمل العرب، ويحفظ استقلالهم، ويرد غائلة العدوان عنهم من أي جبهة كانت..."[٤٧]. وبذلك يكون الملك سعود قد حدد سياسته تجاه الدول العربية بأنها ستسير على خطا والده العظيم مؤسس الدولة السعودية الحديثة وموحد الجزيرة العربية.

كثرت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية[٤٨]؛ فحاول فاضل الجمالي - رئيس وزراء العراق آنذاك - أن يستغل هذه الظروف التي تهدد الأردن؛ حيث قام الجمالي بتقديم مشروع للوحدة العربية إلى اللجنة السياسية في الجامعة العربية في ٥ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤م[٤٩].

وقد رحبت الحكومة الأردنية بهذا المشروع الهادف إلى توحد بعض الدول العربية[٥٠]، إلا أن فاضل الجمالي كان يخاطب بهذا

(٤٧) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، م (٣)، ص١٨.

(٤٨) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٤٩) أرشيد العبداللات، العلاقات الأردنية العراقية ١٩٤٦-١٩٥٨م، (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم التاريخ)، ١٩٩٣م، ص١٠٩-١١٠.

(٥٠) فلسطين ١٩٥٤/١/١٧م.

المشروع سوريا، وليس الأردن[٥١]، وقد لقي هذا المشروع معارضة من السعودية وسوريا ومصر[٥٢].

ورغم معارضة المملكة العربية السعودية لهذا المشروع فقد وجه الملك سعود الدعوة للملك حسين؛ للقائه في منطقة (بَدنَه) على الحدود الأردنية السعودية في ١٨ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤م، وفي هذا اللقاء، حذَّر الملك سعود الملك حسين من وجود بعض وزرائه الذي يؤمنون بالاتحاد مع العراق الذين يعملون لصالح هذا الاتحاد. ونظراً لعدم اصطحاب رئيس الوزراء مع الملك حسين، وإجراء محادثات سياسية واقتصادية مع الملك سعود، فقد دلَّ ذلك على عدم الثقة بالوزارة[٥٣].

وأثناء محادثات (بَدنَه) أخبر الملك سعود الملك حسين أن القوات السعودية المسلحة سيتم تنظيمها، بحيث يتم إمداد الأردن بالمساعدات العسكرية على وجه السرعة. وبعد عودة الملك حسين من (بَدنَه) عمل الملك سعود على تنظيم قواته بحيث يتم مساندة الأردن في أي لحظة، وقد تبرع الملك سعود للحرس الوطني الأردني بخمسين ألف دينار، ووجه الملك حسين الدعوة إلى الملك سعود لزيارة الأردن فقبل الدعوة، إلا أن موعد الزيارة لم يحدد[٥٤].

في جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ/ آذار (مارس) ١٩٥٤م، زادت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية؛ فأبلغ الملك سعود

---

(٥١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق، ص ١٤٤.

(٥٢) فلسطين، ١٩٥٤/١/١٤م.

(٥٣) هزاع المجالي، المذكرات، ص ١٤٠. وللاطلاع على أسباب استقالة الوزارة انظر:
F.O. 371/15635, Jordan Annual Review, F.O./1954, From Richmend to Eden (R.J.vol.8, p. 671).

(54) F.O. 371/110883 From British Embassy Jedda to F.O. London. S.W.I., 3 February 1954 (R.F.A.J., Vol. 2, p. 304). And see The Middle East Journal, Washington, Vol. 8, No. 2, Spring 1954, p. 201.

الحكومة الأردنية بأنه على استعداد لمعاونة الأردن بكل ما يستطيع؛ لأن هذا من واجبه مشيراً إلى ميثاق الجامعة العربية، والضمان الجماعي العربي(٥٥).

قدم فوزي الملقي استقالة حكومته في ٢٩ شعبان ١٣٧٣هـ/ ٢ أيار (مايو) ١٩٥٤م؛ فعهد الملك حسين لتوفيق أبي الهدى بتشكيل حكومة جديدة(٥٦). ويعد أبا الهدى من الداعمين الأقوياء للتقارب مع المملكة العربية السعودية؛ لذلك جاءت زيارة الملك سعود بعد شهر من تولي أبي الهدى رئاسة الوزراء، وتعد هذه الزيارة الأولى من نوعها التي يقوم بها ملك سعودي للأردن(٥٧)، فوصل عمان في ١١ رمضان ١٣٧٣هـ/ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٤م، واستمرت الزيارة حتى ١٧ منه. وتباحث الملكان حول العلاقات الثنائية، وتم بحث موضوع الحرس الوطني الأردني، حيث أبدى الملك سعود الرغبة بمساعدته، وتبرع له بخمسين ألف دينار من حسابه الخاص(٥٨). وفي اليوم الثاني من زيارته للأردن، صرح الملك سعود بأنه يضع جميع موارد بلاده للدفاع عن القضايا العربية. ثم قام الملك سعود بجولات في البلاد شملت مختلف مناطق الأردن ومدنها(٥٩).

وفي هذه الزيارة، تم بحث المسائل الاقتصادية بين البلدين، واتفق الجانبان على أن تشتري السعودية ١٥ - ٢٠ ألف طن من القمح

(٥٥) البلاد السعودية (ع١٥١٠)، ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٤م.

(٥٦) الوثائق الأردنية - الوزارات الأردنية ١٩٢١-١٩٩٣م، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣م، ص ٤٩-٥٠.

(57) The Middle East Journal, Washington, Vol. 8, No. 4, Autumn, 1954, p. 453.

(58) F.O. 371/110953 From B.E, Amman to F.O. 22 June 1954, (R. J., Vol. 8, pp. 648-650).

(٥٩) أم القرى، (ع١٥١٩)، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٤م، وانظر: الأبحاث، أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤م، ص ٣٣٢.

الأردني، وتم بحث مشروع سكة حديد الحجاز، وكان الملك سعود متفائلا جداً؛ إذ تفاءل أن حجاج الأردن لعام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م سوف يسافرون بهذا الخط(٦٠).

وقد عبر البيان الختامي الذي صدر عقب انتهاء المحادثات بين الجانبين عن الرغبة في تعزيز العلاقات بينهما والتمسك بميثاق الجامعة العربية، والضمان الجماعي العربي بصفته أسلوبا للعمل(٦١). وقدّرت الوثائق البريطانية هدايا الملك سعود للأردن بحوالي مئتي ألف دينار أردني(٦٢).

المعونة العربية والعلاقات السعودية - الأردنية

عرضت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا في صفر ١٣٧٥هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥م، تقديم معونة للأردن، وكان الهدف من هذه المعونة هو منع الأردن من الانضمام لحلف بغداد، إلاّ أن الحكومة الأردنية لم تقتنع بجدية هذه المعونة، وقد رد عليهم الملك حسين، فذكر أن للأردن كل الحق بالمطالبة بالالتزامات البريطانية، مع الإشارة إلى الترحيب بالمعونة العربية من جميع الدول العربية(٦٣). وبعد إعفاء غلوب باشا (Glubb) من منصبه بصفته قائدا للجيش الأردني تجدد العرض نفسه من الدول العربية نفسها. وعقب اجتماع القادة العرب في القاهرة صدر بيان مشترك في٣٠ رجب ١٣٧٥هـ/ ١٢ آذار (مارس) ١٩٥٦م أكد (الاتفاق على التأييد الكامل للأردن

(60) F.O. 371/110953, 22 June, 1954, (R.J. Vol. 8, p. 650).

(٦١) أمين سعيد، تاريخ الدول السعودية، م (٣)، ص ٢٠٧-٢٠٨. وانظر: وزارة الإعلام، البيانات الرسمية على مستوى القمة ١٩٥٢-١٩٧٧م، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٧٧، ص ١٦.

(62) F.O. 371/110953 From B. E, Amman to F.O., 22 June, 1954, (R.F.A.J., Vol. 2, p. 305).

(٦٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية، ص ٢٦٣-٢٦٤.

ومساندته ضد أي ضغط أجنبي، أو أي عدوان صهيوني، بما يكفل للشعب الأردني الباسل تحقيق غايته...)[٦٤].

علقت صحيفة البلاد السعودية على قرار الحسين بطرد غلوب، بأنه انتصار عظيم يضاف إلى الانتصارات العربية الأخرى، وأن هذا الانتصار جاء انتكاسة للاستعمار والصهيونية، وأكدت أن رحيل غلوب، جاء ضربة للاستعمار والصهيونية، ويعد نجاحاً للصحوة العربية[٦٥]. ووصف الشيخ عبدالعزيز بن زيد السفير السعودي في دمشق، قرار الحسين بتعريب الجيش بأنه حدث عظيم، ويبشر بتكتل العرب؛ تمهيداً للوحدة العربية المرجوة، وأضاف السفير أن المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا عازمات على تقديم العون المادي للأردن، بعد تطهير جيشه من الضباط الأجانب[٦٦].

ومع تطورات الأحداث، وخصوصاً بعد العدوان الثلاثي على مصر أعلن سليمان النابلسي - رئيس وزراء الأردن آنذاك - في بيانه الوزاري، عن عزم حكومته قبول المعونة العربية وجاء فيه: "تعلن الحكومة أنها قررت من حيث المبدأ قبول المعونة العربية المعروضة من السعودية ومصر وسوريا، كبديل للإعانة البريطانية للجيش والحرس الوطني، وأنها ستتخذ الخطوات الإيجابية من أجل تحقيق ذلك، كما أنها ستبادر بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المعونة العربية لاتخاذ جميع الخطوات والإجراءات الدبلوماسية والدولية والمالية والاقتصادية التي تكفل تحقيق عزمها على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية"[٦٧].

(٦٤) أم القرى (ع ١٦٠٨)، ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٦م، وانظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني (ج٣)، القاهرة مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠م، ص١٩٥٥-١٩٥٦، وانظر: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، م (٣)، ص ١٣٧.

(٦٥) البلاد السعودية (ع٢٠٩٢)، ١٤ آذار (مارس) ١٩٥٦م.

(٦٦) الدفاع (ع٦٠٩٤)، ٤ آذار (مارس) ١٩٥٦م.

(٦٧) مجموعة البيانات الوزارية، جمع وإعداد هاني خير، عمان، د.ن، ١٩٧٣م، ص٨١.

وعدّ النابلسي أن المعاهدة الأردنية البريطانية غير متكافئة، وأكد عزم حكومته على إنهائها، وجلاء القوات البريطانية عن الأردن، وتصفية القواعد البريطانية من الأراضي الأردنية، وأن ذلك سوف يتم تحقيقه بعد تأمين المعونة العربية للجيش والحرس الوطني[٦٨]. وظهرت المطالبات بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية أثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة النابلسي في مجلس النواب[٦٩].

وأمام هذه المطالبات بضرورة استبدال المعونة العربية بمعونة بريطانية، شكلت الحكومة وفودا للقيام بزيارة البلدان العربية التي أعلنت عن استعدادها لتقديم المعونة إلى الأردن في وقت سابق، فقام شفيق أرشيدات (وزير العدلية والتربية والتعليم) وصلاح طوقان (وزير المالية) وعبدالله الريماوي (وزير الدولة للشؤون الخارجية) بزيارة للمملكة العربية السعودية في جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م، للتباحث مع القادة السعوديين حول المعونة[٧٠] التي لم تكن تمانع من تقديمها للأردن[٧١].

وأثناء وجود هذا الوفد في الرياض، قام الملك حسين في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م بزيارة للمدينة المنورة للقاء الملك سعود - في الوقت الذي كان فيه الملك سعود يتهيأ للسفر إلى أمريكا بدعوة من الرئيس الأمريكي أيزنهاور - وكان الهدف من زيارة الملك حسين بحث موضوع المعونة العربية، وجعلها واقعاً حقيقيًا. وقد أجرى العاهلان مباحثات، واتفق الجانبان على أن يقدم الملك سعود خمسة ملايين جنيه إسترليني معونة للأردن

(٦٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦٩) ملحق الجريدة الرسمية محاضر مجلس النواب، العدد (٧)، تاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧م (ج١)، ص١١ وما يليها. وانظر أيضاً: الحسين بن طلال مجموعة وثائق رسمية، ص١٢٧-١٢٩.

(٧٠) أم القرى (ع١٦٥٠)، ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م.

(٧١) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص١٣٦.

سنوياً[٧٢]. وفي هذا اللقاء تم تأييد أن يجتمع القادة العرب في القاهرة للتوقيع على اتفاقية التضامن العربي، وقد حدد يوم ١٩ كانون الثاني (يناير)؛ ليكون موعداً للقاء. في حين صرح عبدالله الريماوي أن مباحثات الرياض قد نجحت نجاحًا تامًا[٧٣]. واجتمع الملك سعود، والرئيس جمال عبدالناصر، والملك حسين، وصبري العسلي (رئيس وزراء سوريا، في الوقت الذي كان القوتلي يقوم بزيارة للهند وباكستان[٧٤]) [٧٥]، وفي نهاية الاجتماعات تم التوقيع على اتفاقية التضامن العربي، حيث التزمت كل من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا بدفع (١٢,٥) مليون جنيه إسترليني، على أن تدفع المملكة العربية السعودية (٥) ملايين جنيه إسترليني، ومصر (٥) ملايين جنيه إسترليني، وسوريا (٢,٥) مليون جنيه إسترليني، وتبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات[٧٦].

وعقب التوقيع على اتفاقية التضامن العربي، قال الملك سعود: "إننا مغتبطون بهذه الخطوة الوحيدة العملية، إن الاتفاقية تعبير صادق عن أماني الشعوب العربية وآمالها في دعم استقلالها الزاهر إن شاء الله" فيما عبر الملك حسين أيضاً بقوله: "إننا نعتبر هذه الاتفاقية فاتحة خير وبداية مستقبل طيب للمجموعة العربية، وإن هذه الالتزامات سيكون لها أثرها الكبير في تقوية موقف الأردن تجاه الأطماع اليهودية والخطر اليهودي"[٧٧].

(٧٢) أوراق سليد بيكو، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف ١٦، مرفق ٦٦.

(٧٣) الدفاع (ع٦٣٦٤)، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م. وانظر فلسطين، ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م.

(٧٤) خالد العظم، المذكرات، م (٣)، ص٤٩٠. وانظر: محمود رياض، المذكرات، (ج٢)، ص ١٨٠.

(٧٥) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج (١)، ص٦٤٩.

(٧٦) أم القرى (ع١٦٥١)، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م. وانظر: المشاريع الوحدوية العربية، ص ٣٠٣، الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص١٣٨-١٤٠.

(٧٧) البلاد السعودية، (ع٢٣٥٧)، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م.

وتعد المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة من بين الدول العربية التي التزمت بدفع المعونة العربية للأردن بعد إنهاء المعونة البريطانية عقب التوقيع على اتفاقية إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية في ١٢ شعبان ١٣٧٦هـ/ ١٣ آذار ١٩٥٧م، وعدّ هذا اليوم نهاية للتحالف الأردني – البريطاني(٧٨)؛ وبذلك تكون صفحة المعونة البريطانية قد طويت، وأصبحت الأردن معتمدة اعتماداً رئيسياً على المعونة العربية المقدمة لها من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، إلاّ أن مصر وسوريا لم تفيا بالتزاماتهما، بتقديم المعونة في الوقت المحدد لاستحقاقها، في حين كان الأردن يعاني من أزمة كادت أن تزعزع كيانه، ولولا التزام المملكة العربية السعودية بتقديم حصتها من المعونة في الوقت المحدد لها(٧٩) لكان الأردن في وضع لا يحسد عليه.

وقد بررت سوريا عدم تقديمها للالتزام المقرر لها بإشارتها إلى أن ما تحمله الجيش السوري من نفقات، أثناء دخول الأردن في حوادث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦م (ربيع الآخر ١٣٧٦هـ) (أزمة السويس)، والذخائر التي قدمتها سوريا للأردن تجعل سوريا في حل من دفع ما يتوجب عليها من المساعدة؛ لأن قيمة الذخائر ونفقات الجيش توازي ما يتوجب على سوريا دفعه بموجب اتفاقية التضامن العربي(٨٠)، أمّا مصر فقد تذرعت عن عدم التزامها بإشارتها إلى أن مجلس الأمة المصري لم يقر الاتفاق(٨١).

---

(٧٨) علي محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص١٦٨، وانظر: منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج (١)، ص٦٥٦–٦٥٨.

(79) F.O. 371/127889 From Amman to Foreign office 19 June 1957 (R.J. vol. 10. P. 483) and see. Dann: King Hussein . PP. 43-44.

وانظر أيضاً: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية (م٣)، ص ٢٠٩.

(٨٠) الهدى، السنة (٦٠)، (ع ٣٣)، ١ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.

(٨١) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، (م٣)، ص ٢٠٩.

موقف المملكة العربية السعودية من أحداث رمضان ١٣٧٦هـ/ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م

منذ أن تسلم سليمان النابلسي رئاسة الوزراء في الأردن، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦م (ربيع الأول ١٣٦٧هـ)، ازداد النشاط الشيوعي في الأردن، حيث ظهرت لأول مرة صحيفة شيوعية تدعى (الجماهير)، وغزت الدعاية الشيوعية السوق الأردنية (صحف، أفلام)[٨٢].

ونتيجة لذلك وجه الملك حسين لرئيس وزرائه في ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٧م (١٣٧٦/٧/٣هـ) رسالة حذره فيها من التغلغل الشيوعي في الأردن، وجاء فيها: "... في هذا الوقت نلمح خطر التغلغل الشيوعي في وطننا العربي، وخطر أولئك الذين يرتدون لباس القومية العربية وهم منها براء، والذين يسيرون في طريق التهريج والكذب والتضليل وادعاء البطولات، وهم يخفون بذلك نواياهم نحو القومية العربية، حيث يتعاونون مع أعدائها في تضليل الناس، واستغلال العامة وإننا نقول لأولئك جميعاً بجرأة وصراحة وتصميم: إننا يقظون متنبهون لكل من يعيث في البلاد فساداً، وأن بلاد العرب ستبقى للعرب وحدهم، وأن القومية العربية لن تصطبغ بلون يغاير ماضيها، ويخالف دياناتنا السماوية ومعتقداتنا وما نؤمن به"[٨٣]. ومن الجدير بالقول أن الرسالة نشرت بوسائل الإعلام قبل أن تصل إلى رئيس الوزراء، وتعرض على مجلس الوزراء؛ لتنال الموافقة على نشرها من عدمه[٨٤].

وفي الاتجاه نفسه، فقد اتخذت إجراءات عدة بأمر الملك حسين؛ وذلك لمنع التغلغل الشيوعي في الأردن، ومن أبرزها: منع عرض

(82) F.O. 371/127894: No. 12, From British Embassy, Amman to Selwyn lioyd F.O., London (R. J. Vol. 10, February 6, 1957) .P. 567.

(٨٣) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص ١٧٩.

(٨٤) أوراق سليد بيكو، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق ٧.

الأفلام السوفيتية، وجمع الصحف والكتب والمنشورات الروسية ومصادرتها، وكذلك منع وكالة تاس (الروسية) من توزيع منشوراتها في الأردن[٨٥]. ونستطيع القول: إن رسالة الحسين للنابلسي تعد بداية الأزمة بين الملك وحكومته.

في هذا الجو المشحون وجه الملك سعود رسالة للملك حسين من أجل اجتماع القادة العرب؛ للتشاور في أوضاعهم، وأشار الملك سعود في رسالته إلى أن هناك معلومات جديدة يريد بحثها مع القادة العرب[٨٦]؛ فوجه الملك حسين في ٢٥ شعبان ١٣٧٦هـ/ ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧م، رسالة إلى القادة العرب، حملها لهم بهجت التلهوني رئيس ديوانه، يدعوهم فيها إلى الاجتماع لبحث حال العرب[٨٧].

استغلت الحكومة هذا الأمر، خصوصاً أن الحكومة لم تعلم بأمر هذه الرسالة إلا من وسائل الإعلام، فقابل النابلسي الملك حسين؛ لبحث الأحقية الدستورية لمثل هذا الإجراء الذي اتخذه الملك حسين[٨٨]، وأقدمت الحكومة على اقتراح إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والنية متجهة لإقامة علاقات مع الصين الشيوعية[٨٩].

وأمام هذا الوضع فقد اتهم الملك حسين حكومته بالشيوعية أمام (٢٦) زعيماً عشائرياً في القصر الملكي، وأيد هؤلاء قرار الحسين،

---

(85) F.O. 371/127894, No: 12, From British Embassy Amman to Selwyn lloyd F.O. London (R. J. Vol. 10. February 6, 1957, p. 568).

(٨٦) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج (١)، ص ٦٦٦.

(٨٧) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص١٨٣-١٨٥.

(٨٨) أوراق سليد بيكو، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف ١٦، مرفق ٧٠.

(٨٩) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص١٩٣-١٩٤، وانظر: الدفاع، (ع ٦٤٢٦)، ٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م، وانظر:

Uriel Dann, King Hussin and the Challenge of the Arab Radicalism Jordans, 1955-1967. Oxford University Press, 1989, p. 51.

وأعلنوا نبذهم للشيوعية، ومن ضمن ما قيل في هذا الحشد: "إن جنود الجيش العربي هم أبناؤنا، وليس منهم من يجرؤ على مخالفة ما تقوله فقولنا من إرادة جلالتك"(٩٠).

كانت الحكومة الأردنية قد أعلنت في برنامجها الوزاري عن نيتها تنظيم الجهاز الإداري؛ فأقدمت وأعلنت يوم ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ/ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٥٦م لائحة من الموظفين الذين استغنت عن خدماتهم(٩١). وفي ٨ شوال ١٣٧٦هـ/ ٧ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م، قدَّمت الحكومة لائحة بأسماء (٢٧) موظفاً أرادت إحالتهم إلى التقاعد، والاستغناء عن خدماتهم، وكان من أبرز هؤلاء الموظفين بهجت التلهوني (رئيس الديوان الملكي)، وبهجت طبارة (مدير الأمن العام)، والشيخ الشنقيطي (قاضي القضاة)(٩٢). وهؤلاء كانت لهم مواقف معادية للشيوعية وضد الاتجاه للشرق. وبذلك بلغت الأزمة ذروتها بين الملك وحكومته، واتخذ التحدي منحًى آخر، وهو الأسلوب العسكري. وحدثت الأزمة التي يعرفها الجميع، وكادت الاضطرابات التي حدثت في معسكرات الزرقاء أن تؤدي إلى زعزعة النظام الأردني، لكنها فشلت في أهدافها، وأدت إلى سقوط الحكومة وهرب قادة هذه الاضطرابات إلى سوريا، وبذلك أصبحت سوريا معقلا للمعارضة الأردنية(٩٣)؛ مما دفع الملك حسين إلى إرسال رسالة للرئيس القوتلي دعاه فيها إلى إيقاف التهجم على الأردن(٩٤). وقد

(٩٠) أحمد القضاة، الأزمة السياسية، ص٩٣.

(٩١) سليمان موسى، أعلام من الأردن، ج (١)، ص٨٢.

(٩٢) سيد علي العدروس، الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩م، ترجمة عبدالعزيز سليمان المعايطة، عمان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٣م، ص٢٠٤.

(٩٣) للاطلاع على أحداث الزرقاء انظر:

King Hussein, op.cit., p. 137-145.

وانظر: أحمد القضاة، الأزمة السياسية، ص٩٩ وما يليها.

(94) F.O. 371/12787. TeL. From B.E. Amman to F.O. 20/4/1957. (R.J. Vol. 10, p. 125).

أحدث إقالة الحكومة أزمة وزارية في الأردن إلى أن تمكن إبراهيم هاشم من تشكيل حكومة بعد اضطرابات عمت البلاد كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام الأردني، ولقيت هذه الوزارة الجديدة التأييد السعودي، فما الموقف السعودي من الأزمة؟

إثر أحداث نيسان (أبريل) في الأردن اتصل الملك سعود بالحسين؛ ليطمئن على الوضع، وأعلن عن رغبته بمساعدة الأردن بكل ما يستطيع. ولتأكيد هذا الإجراء فقد وضع القوات السعودية الموجودة في الأراضي الأردنية تحت تصرف الملك حسين[٩٥].

وفي ١٦ شوال ١٣٧٦هـ/ ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م قابل السفير السعودي في عمان (أحمد الكحيمي) الملك حسين، ونقل إليه تحيات الملك سعود، واستوضح عن حال البلاد[٩٦]، وقد عبر الملك حسين عن هذا الدعم السعودي بقوله: "هرع الملك سعود لدعمي في هذه المرحلة، إذ وضع قواته الموجودة في الأردن تحت قيادتي المباشرة"[٩٧].

نشرت النيويورك تايمز تقريراً حول الدعم السعودي للأردن

وقد نشرت النيويورك تايمز تقريراً في ١٨ شوال/ ١٧ نيسان (أبريل) حول الدعم السعودي للأردن جاء فيه: "أن الطيران السعودي قد جلب كمية كافية من الذهب إلى عمان كمنحة إلى الوحدات الموالية في الجيش والى الضباط البدو، بينما اجتمع أكثر من (٢٠٠) ضابط من قادة الوحدات العسكرية في القصر في ١٦ نيسان (أبريل)؛ ليؤكدون ولاءهم للعرش"[٩٨].

---

(٩٥) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، بيروت، مركز الأبحاث ١٩٧٣م، ص ٩٢-٩٣. وانظر: الهدى، (ع ٣٨)، ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م. وانظر أيضاً:

The Middle East Journal, Vol. 11, No. 3, Summer 1957, p. 304.

(٩٦) البلاد السعودية (ع ٢٤٣١)، ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.

(97) King Hussein, op.cit , p. 149.

(٩٨) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني، ص٩٢.

ويذكر Dann في هذا الصدد أن الملك سعود أثبت أنه صديق صدوق، إذ إن دعمه وتأييده لم يظهر فقط أن للأردن حليفاً عربياً إلى جانبه، بل أظهر أيضاً أن الحسين لم يكن معزولاً بشكل تام عن المعسكر القومي الذي ما زال الملك سعود محتفظاً فيه بمركزه. لقد كان هذا الدعم مؤثراً بحق[٩٩]، وبخاصة أن الأردن كان يعاني أيضاً من أزمة مالية خطيرة؛ فبادر الملك سعود إلى دفع مليوني ونصف المليون جنيه إسترليني، وهو القسط السنوي الأول من حصة السعودية للأردن وفقاً لاتفاقية التضامن العربي[١٠٠].

ونظراً لهذا الموقف المشرف الذي وقفه الملك سعود بجانب الأردن، فقد بعث مجلس النواب برقية شكر إلى الملك سعود على موقفه من هذه الأحداث، فردَّ عليهم ببرقية شكر[١٠١]، أشاد فيها بعض رجالات الأردن ومنهم: أحمد الطراونة (رئيس مجلس النواب)، ومصطفى خليفة وأحمد الحنبلي (عضوان في المجلس النيابي)[١٠٢].

بعد أن استقرت الأوضاع داخل الأردن سافر الملك حسين برفقة والدته إلى السعودية للقاء الملك سعود، وشكره على موقفه الذي وقفه بجانب الأردن في أزمته الأخيرة، وتذكر الوثائق الأمريكية أن هدف زيارة الحسين للسعودية كان للحصول على مساعدات وضمانات مالية[١٠٣]. وقد تباحث الملكان حول تعزيز العلاقات بينهما، وبحثا

(99) Uriel Dann: King Hussein: p. 65.

(100) Ibid, p. 62.

وقد دفعت السعودية القسط الثاني من المعونة العربية وفقاً للاتفاق المقرر في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧م (١٣٧٣/٣/٣هـ)، البلاد السعودية، ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧م.

(١٠١) محاضر مجلس الأمة الأردني، العدد (٨)، ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧م، ص ١٣٦.

(١٠٢) أم القرى، ع (١٦٦٤)، ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.

(103) U.S. Records on Saudi Affair, Vol. 4: Internal affairs 1955-1958, No. 254. From Meywe, Jeddah to Department of State 1957. p. 528.

الإمكانات لوقف التدخلات المصرية والسورية في شؤون الأردن الداخلية؛ فصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك حدد مرتكزات السياسة السعودية - الأردنية، وتضمن البيان:

١ - العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية.

٢ - تقوية التعاون العسكري بين الدول الأربعة (الأردن، السعودية، مصر، سوريا) للوقوف ضد العدو المشترك.

٣ - عدم الدخول في الأحلاف الأجنبية.

٤ - مساعدة الأقطار العربية الواقعة تحت نير الاستعمار، لبلوغ استقلالها وسيادتها.

٥ - الإصلاح الشامل للجامعة العربية في ميثاقها ومبادئه، والعمل على دعمها[١٠٤].

ويتضح من هذا السياق ان الملك سعود - رحمه الله - قد وقف مع الأردن وقفه لن تنسى أبداً، خصوصاً بعد أن تخلى عنه العرب بعدم دفع القسط المستحق عليهم من المعونة العربية، فأوفى بوعده، ووضع كل إمكاناته تحت تصرف الملك حسين.

وقد أثبتت أحداث الأردن عام ١٩٥٧م (١٣٦٧هـ) ثقل المركز الذي يحتله الملك سعود في العالمين العربي والإسلامي، كما أثبت تحرّكه لنصرة الملك حسين تماماً مثل تحركه لنصرة مصر إبان أزمة السويس[١٠٥]؛ وبذلك نستطيع القول: إن العلاقات السعودية - الأردنية كانت تمر بأحسن أحوالها على المستويات كافة، وسوف تتكلل تلك العلاقة كما سيأتي بالزيارة التي سيقوم بها الملك سعود إلى الأردن في ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م.

---

(١٠٤) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص٢٣٨-٢٣٩. وانظر: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، م (٣)، ص٢١١-٢١٢. وانظر: الدفاع، (ع٦٤٤٨)، ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.

(١٠٥) الأمير سلمان بن سعود، تاريخ الملك سعود، ص١٩١.

زيارة الملك سعود إلى الأردن في ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م

قام الملك سعود - رحمه الله - بزيارة للأردن في ١٠ ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م[١٠٦]، وكانت بعثة الشرف المرافقة لجلالته مؤلفة من بهجت التلهوني (رئيس الديوان الملكي)، وفلاح المدادحة (وزير الداخلية)، والزعيم فواز ماهر[١٠٧]. واستمرت الزيارة الملكية إلى ١٥ ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، حيث تباحث الملكان حول الوضع العربي الراهن، وتعزيز العلاقات الثنائية بينهما، واصطحب الملك حسين الملك سعود لحضور مناورة عسكرية في المفرق؛ فأعجب الملك سعود بأداء الجيش الأردني[١٠٨]، وأسفرت الزيارة عن مساعدة للأردن بقيمة مليون ونصف مليون دولار، كما أمر الملك سعود بفتح فرع لبنك الرياض في عمان[١٠٩].

عقب انتهاء الزيارة أصدر العاهلان بياناً مشتركا تضمن نقاط ومبادئ عدة تم الاتفاق عليها، أبرزها:

أولاً: العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية وضمان السيادة الكاملة لجميع البلاد العربية.

ثانياً: الإعلان عن تصميمهما على الدفاع عن استقلال بلديهما، والمحافظة على التراث والقيم الروحية للأمة العربية والشعوب الإسلامية، والوقوف في وجه كل محاولة للتدخل الأجنبي، ومقاومة كل خطر يهدد ذلك.

(١٠٦) البلاد السعودية، ع(٢٤٧١)، ٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م.

(١٠٧) أم القرى، ع(١٦٧٠)، ١٦ ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، ص١.

(١٠٨) الدفاع، ع(٦٤٩٢)، ١١ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، وانظر: البلاد السعودية (ع ٢٤٧٦) ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م.

(١٠٩) غسان سلامة، السياسة السعودية الخارجية، ص ٦٣١. وانظر أيضا:
The Middle East Journal, Vol. 11, No. 3, Summer,1957,p. 299.

ثالثاً: دعم التعاون العسكري بين الدول العربية الأربع؛ للدفاع ضد العدو المشترك طبقاً للاتفاقات المعقودة بينهم، وتأييد الحقوق العربية الكاملة في فلسطين ومضاعفة الجهود؛ لتحقيق الأماني العربية في هذا الجزء المغتصب من الوطن العربي.

رابعاً: التأكيد على سياسة الحياد، وعدم الدخول في أية أحلاف أجنبية كائناً ما كان شكلها ومصدرها.

خامساً: مساعدة الأقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار على نيل حقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

سادساً: تأييداً وتأكيداً لمبدأ حق تقرير المصير المعترف به لجميع الأمم والشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة يعمل العاهلان على نصرة الشعب الجزائري الشقيق في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي؛ لتمكينه من بلوغ حريته واستقلاله طبقاً للمبدأ المذكور.

سابعاً: تأكيد العاهلين التمسكَ بميثاق الجامعة العربية، وميثاق الأمم المتحدة، وميثاق الضمان الجماعي العربي، ومقررات مؤتمر باندونج، واتفاق التضامن العربي ومقررات مؤتمر الملوك والرؤساء المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٧٦هـ الموافق ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٥٧م.

ثامناً: يعلن العاهلان تمسكهما بأن خليج العقبة هو مياه إقليمية عربية، وأنه خاضع بكامله للسيادة العربية، ولا يعترفان لإسرائيل أو غيرها بأي حق فيه، ويرفضان أي ادعاء بجواز عدّه ممراً دولياً؛ وعلى هذا الأساس فإنهما يصرحان بعزمهما على الدفاع عن السيادة العربية في هذا الخليج بالتعاون مع سائر الدول العربية، ونظراً لما لخليج العقبة من أهمية بالغة بصفته طريقاً حيادياً يؤمن طرق الحج

إلى الأماكن المقدسة، ولما يعترض له هذا الممر البحري في الظروف الحاضرة من خطر الاعتداءات الإسرائيلية نتيجة للوضع الذي نشأ عن العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة فإن العاهلين يأملان من جميع الدول الإسلامية والدول المحبة للسلام في العالم أجمع أن تبادر إلى تأييد حقوق السيادة العربية على الخليج المذكور، وإلى العمل على صيانة مبادئ القانون الدولي بالاعتراف الكامل بأن هذا الخليج هو مياه إقليمية عربية صرفة.

تاسعاً: يعرب العاهلان عن عزمهما الأكيد على مواصلة الاهتمام بإصلاح الخط الحديدي الحجازي إلى المدينة المنورة.

عاشراً: إعلان العاهلين أنهما سيبذلان كل ما في وسعهما للمحافظة على صفاء جو العلاقات الأخوية بين الدول العربية الشقيقة، وتمكين الروابط القومية بينهما على أسس من التعاون الصادق، والتفاهم مستلهمين ذلك من مبادئهم القومية، مستعينين على ذلك بالله، ثم بوعي الشعوب العربية التي لا تنشد في هذه الحياة إلا أن تعيش بسلام متضامنة مستقلة متحررة من كل سيطرة أجنبية سائلين الله أن يتولى الجميع بتوفيقه وهدايته(١١٠).

وعندما غادر جلالة الملك سعود الأراضي الأردنية وجه رسالة إلى الشعب الأردني جاء فيها: "حينما أغادر الأردن الشقيق أبعث للشعب الأردني على مختلف طبقاته شكري وامتناني على الشعور الفياض والاستقبال الرائع والحماس الذي قوبلت به أثناء هذه الزيارة أينما حللت، وحيثما تجولت في هذه البلد العربي، ولا غرو أن أرى هذا

(١١٠) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية م (٣) ص٢١٣-٢١٥. أم القرى، (ع١٦٧١)، ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، وانظر: الدفاع (ع٦٤٩٥)، ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، وانظر:

F.O. 371/127892 From Amman to Foreign Office, 14 June 1957, (R.J. Vol. 10, p. 477).

الشعور من الشعب العربي الأردني الشقيق المجاهد في سبيل بلاده التي هي الحصن الأول من حصون البلاد العربية، ولقد ملأ قلبي ثقة في المستقبل ما رأيته من روح التعاون بين الشعب الأردني وحكومته وجيشه الباسل، واعتمادهم على الله، ثم على ولائهم وتمسكهم بشد أزر مليكهم في أحلك الايام... وإن المخاطر التي تهدد الأردن والأمة العربية من ورائه لا يمكن التغلب عليها إلا بتماسك الجميع، وتعاضدهم، وتساندهم حتى يكونوا شخصاً واحداً في هذه الأوقات العصيبة التي تجتازها الأمة العربية، وإنه لما يسجل بالفخر والاعتزاز المواقف الرائعة التي وقفها جلالة أخي الملك حسين مكاتفاً مع جيشه وشعبه مؤيداً من العرب أجمعين في تعريب الجيش الأردني، ثم تحرير الأردن الشقيق من القيود الأجنبية التي كان مقيداً بها، ومحافظته على خطته العربية التحررية في الحفاظ على كيان الأردن واستقلاله سائلاً الله أن يحفظ للأردن وحدته وسؤدده في ظل مليكه متعاوناً مع إخوانه العرب في كل ما يرفه من شأنهم، ويؤيد وحدتهم واستقلالهم"(١١١).

وبهذه الزيارة نستطيع أن نؤكد أن العلاقات الأردنية السعودية أصبحت تمر في أحسن أحوالها من حيث التفاهم والتآزر حول مستقبل واحد.

الزيارة في الصحف الأردنية

تابعت الصحف الأردنية زيارة جلالة الملك سعود إلى الأردن باهتمام بالغ، فقد أعلنت المديرية العامة للمطبوعات والنشر تحية لجلالة الضيف الكبير جاء فيها: "في هذه الأيام العصيبة الدقيقة، حيث تقف أمة العرب على مفترق الطرق، وهي لا تزال في بزوغ تاريخها الحديث يخرج منها رجلان يقولان للزمن، ويخاطبان التاريخ

(١١١) أمين سعيد، تاريخ العربية السعودية، م(٣)، ص٢١٦. البلاد السعودية، (ع٢٤٧٦) ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، الدفاع (ع٦٤٩٥)، ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م.

بعبارات قوية بليغة صريحة تردد أصداؤها في مشارق الأرض ومغاربها. إن العرب أمة وأن للعرب رأيًا، ولهم اتجاه فاعلم أيها الزمن، وسجل أيها التاريخ أننا قد عرفنا سبيلنا، ولن نحيد عنه هذان رجلان من رجالات العرب الأشداء واكبو حقبة التحرر من تاريخ العرب، بل ساهموا بدمائهم وجهودهم ودماء وجهود أجدادهم وأسلافهم، هذان الرجلان سايرا ركب التحرر، وهو سائر على بركة الله بين طريق سوى قويم يوصل إلى الأهداف... والأردن اليوم، إذ يستقبل عاهل الجزيرة العظيم جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز؛ ليستقبل معه ركنا من أركان القومية العربية الثابتة ودرعا من دروع الإسلام... إن الأردن اليوم يستقبل من أرسل رجاله إلى هذا الوطن من أرض العروبة؛ ليقفوا مع إخوان لهم في السلاح والعروبة؛ ليدافعوا عن خط الدفاع العربي الأول في مداه الطويل"(١١٢).

وكتب نديم الملاح مقالا قال فيه: "يزور الأردن اليوم عبقري يرعى شرف عهده، ويسعى لرقية شعبه، وتوحيد كلمة أمته، ونصرة دينه وعروبته ذلك هو العاهل العظيم جلالة الملك سعود... وإنها لزيارة كريمة تملأ قلوبنا غبطةً وازدهارًا، ويلتقي بها جلالته وجلالة الملك حسين العظيم؛ ليؤكدا عهد الإخاء والوفاء؛ وليريا ما أحدثه أطفال من تصدع وحدتنا، فمرحبا بك أيها الزائر النبيل، ومرحى لجهادك، وحسن بلائك، ورعيا لوفائك، وصدى إخائك. أيها الملكان العظيمان، هذا مكان العائد بكما، وأنتما معقد الرجاء وأهل الثقة، وينبوع الحكمة الجديران بأن تأخذ سياسة حكيمة تجمع الشمل، وتهب القوة، وتفرض على الأقوياء احترام حقوقنا"(١١٣).

وقالت جريدة الدفاع الأردنية عن الزيارة الميمونة: "لم يسبق لزيارة قام بها رئيس دولة غربية أو إسلامية، لجلالة المليك الحسين أسفرت

(١١٢) أم القرى (ع١٦٧٠)، ١٦ ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، ص٢.
(١١٣) المصدر نفسه.

عن النتائج العظيمة التي أسفرت عنها زيارة جلالة الملك سعود، ولم يسبق لزيارة استهوت الأفئدة في هذا البلد على مثال لم يعرف من قبل، كهذه الزيارة المباركة...، لقد جمعت هذه الزيارة بين ملكين عظيمين، يقف وراءهما ماضٍ عريق مرصعة صحائفه بالأمجاد من التضحيات والانتصارات، ويستشرفان مستقبلا، يضاف إلى ذلك الماضي ليرقى به، ويعززه ويخلده...، وقد جمعت الزيارة بين مملكتين تقتضيان خطا مليكهما في التعاون والمشاركة حتى تبلغا الحد من مجهود الإخوة الصادقة في بناء المستقبل، إذ شاءت الأقدار أن تجعل من الأردن قلعة أمامية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية...، ولقد ترجمت السعودية كل كلمة تفوهت بها إلى عمل سريع لا يتم عن غير الإخلاص المطبوع والصدق الأثير"(١١٤).

وكتب الدكتور إبراهيم خليل في جريدة الدفاع الأردنية تحت عنوان "من الكعبة المشرفة إلى المسجد الأقصى"، جاء فيه: "عندما تشرق شمس هذا الصباح يشرق النورالأول الباسم في آفاق العروبة من أقصى الخليج العربي إلى المغرب الأقصى، وتتجه أنظار العرب وقلوبهم إلى قلعة عمون العتيدة الرابطة أبد الدهر...؛ فيشرف بوصوله عهد جديد بين عاهلين عظيمين وشعبين شقيقين عريقين وبلدين ناشئين طموحين. إنها لإشراقة أمل، يهلل العرب لها ويكبرون فخورين ومعتزين بهذا اللقاء الحار باعثين بغبطتهم عبر البيداء من الكعبة المشرفة إلى المسجد الأقصى". وكتب ضيف الله الحمود أمين عمان مقالا آخر جاء فيه: "... والأردن إذ يستقبل جلالة الضيف الكبير؛ ليشعر كل مواطن من مواطنيه بالفرحة البالغة إذ يجد أمام ناظريه هذا اللقاء الأخوي بين أخوين كريمين وملكين عظيمين خافا الله في مقدرات رعيتهم؛ فعملا ما بوسعهما لخير هذين الشعبين

(١١٤) الدفاع (ع٦٥٠١)، أم القرى ع (١٦٧١)، ٢٣ ذي القعدة ١٣٧٦هـ/ ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م، ص٢.

الوفيين...، فالعاصمة الأردنية ليشرفها أن تحتفي بضيف جلالة الحسين أخيه جلالة الملك سعود، وترى في هذه الزيارة التاريخية معنى ساميا وقصدا نبيلا يشحذ الهمم، ويقوى العزائم، ويبعث الآمال في قلب كل مواطن لقضية العرب".

وفي تصريح للملك حسين لوكالة الأنباء العربية حول الزيارة الملكية لجلالة الملك سعود قال فيها: "لقد تركت زيارة الأخ جلالة الملك سعود في نفسنا أطيب الأثر وأعمقه؛ فقد كان هدف تلك الزيارة الكريمة التفاهم والتآزر، والمصارحة في كل ما له علاقة بخير العرب والمسلمين...، فنحن كما أثبتت الوقائع لا نرسل الكلام على علاته، ولا نبغي غير مصلحة أمتنا وأبناء قومنا".

المحور الثالث: العلاقات السعودية الأردنية ١٣٧٧-١٣٨٤هـ/ ١٩٥٨-١٩٦٤م

نعرض في هذا المحور اتفاقية الطائف التي أكدت مدى العمق في العلاقات السعودية الأردنية خصوصاً بعد تطابق وجهات النظر السعودية والأردنية في مختلف القضايا التي ظهرت على السطح في تلك المرحلة من تاريخ العرب الحديث.

اتفاق الطائف ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م:

بعد التقارب الذي طرأ على العلاقات الثنائية بين السعودية والأردن، وبعد موقفي الأردن والسعودية إزاء الأزمة الكويتية - العراقية، ووقوفهما بجانب النظام الجديد في سوريا، تعمقت العلاقات بين الجانبين. وهذا ما دفع الملك حسين إلى تغيير حكومته؛ فاستبدل وصفي التل ببهجت التلهوني، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢م (شعبان ١٣٨١هـ)[١١٥].

وقد عمل وصفي التل على زيادة التقارب بين الأردن والسعودية، إذ يعد وصفي المهندس الحقيقي؛ لدعم العلاقات الأردنية السعودية في بداية الستينيات الميلادية من القرن العشرين.

(١١٥) الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ص ٧٠-٧١.

وفي هذا الإطار التقى الملك حسين الملك سعود - أثناء زيارة الأول لروما - في شهر المحرم ١٣٨٢هـ/ حزيران (يونيو) ١٩٦٢م، وفي هذا اللقاء دعا الملك سعود الحسين لزيارته؛ وذلك لبحث سبل التقارب، وزيادة التفاهم بين البلدين، وللنظر في مسألة تسوية الحدود، وتوثيق العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين الجانبين(١١٦).

وأثناء الزيارة التي كان يقوم بها الملك حسين للمغرب في صفر ١٣٨٢هـ/ تموز (يوليو) ١٩٦٢م كشفت أجهزة الأمن المغربية محاولة لاغتيال الملك حسين، وبعد التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن مع الأشخاص الذين قاموا بالمحاولة، تبين أنهم عرب يحملون جوازات سعودية مزورة، وعملاء لبعض المخابرات(١١٧). ويظهر هنا عدم الرغبة من قبل بعض الدول للتقارب السعودي الأردني، والمحاولة بشتى السبل فسخ هذه العلاقة؛ لذا كان رد الملك سعود على ذلك بأن أعلن استنكاره(١١٨) لهذه الحادثة واصفاً إياها بأنها مؤامرة من ضمن المؤامرات الدنئية(١١٩).

ولزيادة تنسيق المواقف سافر الملك حسين إلى الطائف في ٢٧ ربيع الأول ١٣٨٢هـ/ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٢م(١٢٠). وفي هذه الزيارة تباحث الملكان حول تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وكان برفقة الملك حسين الأمير حسن، ووصفي التل (رئيس الوزراء)، والشريف حسين بن ناصر (رئيس الديوان الملكي الأردني آنذاك)، واستمرت الزيارة

(١١٦) الدفاع (ع٨٠٣٩)، ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٢م، وانظر أيضاً:
F.O 371/164090, From Amman to Foreign Office, 17 August 1962, (R.S.A., Vol. 2, p. 325), and see (R..J., Vol. 13, 3 September, p. 179).

(١١٧) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (ج٢)، ص٥١. وانظر: الأبحاث، أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢م، الحوادث ١٧.

(١١٨) الدفاع (ع٨٠٧٥)، ٨ آب (أغسطس) ١٩٦٢م، فلسطين، ٨ آب (أغسطس) ١٩٦٢م.

(١١٩) فلسطين، ٩ آب (أغسطس) ١٩٦٢م.

(١٢٠) الجريدة الرسمية، (ع١٦٣٢)، ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٢م.

حتى ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٢هـ/ ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٦٢م[١٢١]، صدر بعدها بيان مشترك، أظهر عمق العلاقات، وانسجام المواقف بين الجانبين أطلق عليه (اتفاق الطائف)، وتضمن ما يأتي:

أولاً: التمسك الكلي بالحق العربي المقدس في فلسطين، والعمل ضمن مخطط موحد؛ لاسترداد ذلك الحق، مهما غلا الثمن وعز الفداء.

ثانياً: تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وإنشاء قيادة مشتركة للقوات المسلحة في البلدين في الحال، تكون أساساً متيناً لقوة عربية حقيقية، ترتفع بالقدرات العربية إلى مستوى الواجبات القومية والوطنية الكبرى.

ثالثاً: تنسيق السياسة العربية الخارجية للبلدين الشقيقين في إطار التعاون العام في سائر الميادين.

رابعاً: تعزيز الشؤون الاقتصادية بينهما، وإزالة القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال فيما بينهما.

خامساً: تحقيق تعاون وتنسيق كليين في الشؤون الثقافية والإدارية.

سادساً: تحقيق تعاون كلي وتنسيق كامل، في ميدان التوجيه والإعلام في البلدين الشقيقين، ودعوة المسؤولين في كل منهما لوضع مخطط لتنفيذ ذلك في الحال.

سابعاً: تسوية قضايا الحدود على الفور.

ثامناً: دعوة البلاد العربية الشقيقة إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقات، في حدود ما تسمح به ظروف كل بلد شقيق، ويعلنان ترحيبهما بمثل هذا الانضمام[١٢٢].

(١٢١) الجريدة الرسمية، (ع١٦٣٣)، ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٦٢م.

(١٢٢) أم القرى، (ع١٩٣٤)، ٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٢م، وانظر: وزارة الإعلام، البيانات الرسمية المشتركة، ص ١٨-١٩.

وفي هذه الزيارة تمت مناقشة مسألة تنازل السعودية عن جزء ساحلي يمتد إلى الجنوب من العقبة، وأثناء المناقشات بين الجانبين سأل الملك سعود عن المقدار اللازم لهذا التنازل، فأخبروه أنه (٨كم٢)، فوافق الملك سعود على نزول المساحين الأردنيين لمعاينة المنطقة، والتحضير لنقل ملكيتها للأردن(١٢٣). وقد وصف صلاح أبو زيد (مدير دائرة التوجيه الوطني للحكومة الأردنية) اتفاق الطائف بأنه شبه وحدة بين دولتين(١٢٤).

وبهذا يكون الملكان حسين وسعود قد وضعا الأسس لإرساء العلاقات الأردنية السعودية وتعميقها في المجالات (الاقتصادية، والثقافية، والعسكرية) كافة، وفي هذا الاتجاه سافر وفد أردني إلى الرياض في ١٢ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ/ ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢م، لترجمة البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الحسين للطائف، وبعد سلسلة من المباحثات توصل المجتمعون إلى اتفاقات اقتصادية وثقافية وإعلامية وعسكرية(١٢٥).

وقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية، في مادتها الثانية قيام تعاون اقتصادي وثيق بين البلدين المتعاقدين، يمنح بموجبه لرعايا البلدين ما يأتي:

١ - تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢ - تسهيل حقوق التملك والإرث، وفقاً للأنظمة المرعية في كلا البلدين.

---

(123) F.O. 371/164090, From Amman to F.O., 3 September 1962, (R.J., Vol. 13, p. 181) and see, (R.S.A., Vol. 2, p. 333).

(١٢٤) آشر، سسر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين (سيرة وصفي التل السياسية)، ترجمة جودت السعد، عمان، أزمنة، ١٩٩٤م، ص ٥٣.

(١٢٥) الجريدة الرسمية، (ع١٧٠٤)، ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٣م، وانظر: أم القرى، (ع١٩٥٨)، ١٥ آب (أغسطس) ١٩٦٣م، وانظر: وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقات، (ج٢)، ص ٧٧ وما يليها. وانظر: أيضاً:

F.O.371/164060, 3 September 1962, (R.S.A.Vol,2,p341-346) and see, F. O. 371/164090, 3 September 1962, (R.J, vol,13,p.185-188).

٣ - تسهيل وتنظيم عملية النقل والسفر غير المباشر (الترانزيت).

٤- تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٥ - تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين.

وتم الاتفاق أيضاً على تشكيل لجنة تكون مهمتها مراقبة تنفيذ هذا الاتفاق، وحل الصعوبات التي قد تنشأ عند تطبيق بنوده، وتقديم الاقتراحات لتعديله: مادة (٣)، ونص أيضاً على الإعفاء من الرسوم الجمركية في المادتين (٤، ٥)، كما نصت المادة (١٢) على السماح لصيادي السمك المحترفين من رعايا الطرفين بالصيد في المياه الإقليمية العائدة للبلدين.

وتضمنت الاتفاقية الإعلامية إيجاد وسائل الاتصال بين البلدين: المادة (١)، وتنسيق وتنظيم التعاون في مجال ميدان البرامج الإذاعية: المادة (٢)، وتبادل الخبرات بين الموظفين في المجال الإعلامي والتلفزيوني في المادتين (٣، ٤). كما نصت المادة (٦) على إنشاء مكتب صحفي في كل من جدة وعمان، لرعاية شؤون توزيع الصحف في البلدين.

وتضمنت الاتفاقية الثقافية على: تبادل الخبراء، والأساتذة، والمدرسين، وقبول الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات في المملكتين، كما تم الاتفاق على أن يكون التعليم العام في مدارسهما على مراحل ثلاث كالآتي:

١ - المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات.

٢ - المرحلة المتوسطة (الإعدادية)، ومدتها ثلاث سنوات.

٣ - المرحلة الثانوية، ومدتها ثلاث سنوات: المادة (٢).

كما نصت المادة (٨) على عقد الدورات التدريبية المشتركة، وتبادل المنح الدراسية لدور المعلمين والمعاهد الفنية والجامعات في المملكتين، كما تم الاتفاق على التعاون في مجال التعليم المهني: مادة (١١)،

والتأكيد على تبادل الإنتاج الأدبي والعلمي والثقافي؛ لتعزيز الروابط الفكرية وتوثيقها، وتحقيق أهداف التعاون الثقافي المنشود، المادة (١٣)، وكذلك التعاون لمكافحة الأمية المادة (١٤)، وقد تم إبرام هذه الاتفاقيات، في ٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ/ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٢م، أمّا الاتفاق العسكري فقد ظل طي الكتمان، إلا أن الوثائق البريطانية تذكره بسرية، وتضمن ما يأتي:

١ - تشكيل مجلس دفاع مشترك أعلى، مؤلف من وزيري الدفاع وقائدي الجيشين في كل من المملكتين.

٢ - تأسيس مكتب اتصال عسكري سعودي في القيادة العامة للقوات المسلحة العربية في الأردن، ومكتب اتصال عسكري أردني في القيادة العامة للقوات العربية المسلحة السعودية؛ لتسهيل الاتصال بين القيادتين.

٣ - تنسيق خطة الدفاع المشترك بين المملكتين، داخلياً وخارجياً، ضد أي اعتداء مهما كان مصدره، وبشكل يضمن سلامة البلدين داخلياً وخارجياً.

٤ - وضع القوات المسلحة لأي من البلدين، والمتركزة في أي من البلدين، تحت إمرة القيادة العامة لذلك البلد.

٥ - تنسيق التدريب بشكل مشترك من أجل توفير الجهود، والاستفادة من الدراسات، والمؤسسات العسكرية، والإمكانات التدريبية المتاحة في مركزي القيادة تحضيراً لتوحيد التدريب العسكري في الجيشين؛ ليشمل كل مصطلحات ومستويات التدريب في المؤسسات والوحدات والمراجع العسكرية.

٦ - تبادل البعثات العسكرية والضباط المدرسين حسب حاجة كل جيش.

٧ - تبادل الزيارات بين ضباط الجيشين؛ للاستفادة من الخبرة والممارسة، لا سيما أثناء المناورات التدريبية، وأثناء تغيير الأسلحة أو التشكيلات.

٨ - توحيد الأسلحة وأنشطة التجهيز في الجيشين، وتوحيد مصادر الشراء المحلي والأجنبي، لضمان الاقتصاد والمدخرات في ميزانيات الجيشين.

٩ - الاستفادة من الخبرة المكتسبة لدى كلا الجيشين، في مجال الاستخبارات والأمن العسكري والأمن الداخلي، وتقوية وتنظيم تلك المجالات بشكل جاد وفاعل.

١٠ - توحيد أنظمة الاستبدال والتجهيز والنقل والصيانة الفنية في الجيشين.

١١ - توحيد الأنظمة الإدارية للجيشين؛ لتشمل خدمات التجنيد، وسجلات الأفراد، والإحصاءات، والخدمات الطبية.

١٢ - تنسيق العمل في القوى الجوية لكل من الجيشين؛ ليشمل التنظيم، وتدريب الطيارين والفنيين، وتبادل ضباط الأركان في مراكز القيادة للجيشين، واستخدام القواعد الجوية.

١٣ - تنسيق العمل بين بحرية هذين الجيشين، بحيث يشمل التنظيم والتدريب واستخدام الموانئ البحرية في البلدين.

١٤ - توحيد الألقاب والرتب العسكرية في البلدين.

١٥ - توحيد الأساليب العسكرية؛ لتشمل اللباس والمعدات والشارة والرتبة.

١٦ - تبادل الفائدة بين الاختصاصيين والفنيين والأسلحة والمركبات.

١٧ - تبادل المشاركة في الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية، حسب الأعراف والتقاليد في كلا البلدين[١٢٦].

(126) F.O. 371/164060, Secret, From B.E., Amman, Jordan to F.O., 9 November 1962. R.S.A., Vol. 2, p. 348) and see (R.J.,F.O.371/164090, 9 November 1962, Vol. 13, p. 189).

وتشير الوثائق البريطانية، حول رأي وصفي التل، بتوحيد القوات المسلحة:

"إن ذلك سوف يكون بالتدريج، بدءاً بالمساعدة التقنية الفنية على شكل مشورات أردنية عسكرية للسعودية، قياساً بالمشورة التي طرحتها الحكومة حول جوانب أخرى، وورد أنه سوف يتم توسيع القوة الجوية الملكية الأردنية؛ لتتحكم بالدفاع عن البلدين..."(١٢٧).

وترجمة للاتفاقية الإعلامية بين الأردن والسعودية فقد صرح صلاح أبو زيد أن مكتباً لمديرية الصحافة والإعلام سيتم افتتاحه في جدة(١٢٨).

وكانت هذه الاتفاقية هي لترجمة للعلاقة الحميمة التي كانت تربط جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز وجلالة الملك حسين.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

أولاً: كان للاعتراف المتبادل بين المملكة العربية السعودية وإمارة شرقي الأردن عام ١٩٣٣م (١٣٥١هـ) فرصة؛ لمزيد من التحسن في العلاقات الثنائية بين الجانبين.

ثانياً: كان لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين البلدين، دور في دفع العلاقات الثنائية بين الجانبين السعودي والأردني لمزيد من التقارب في وجهات النظر.

ثالثاً: شكلت زيارة الأمير سعود بن عبدالعزيز إلى شرقي الأردن وفلسطين فرصة لمزيد من توثيق عرى العلاقات بين الجانبين السعودي والأردني.

(127) (RJ, Ibid. December 1962, p. 191), and see (R.S.A. Ibid. 14 December 1962, p. 351).

(128) F.O. 371/164090, From B.E., Amman to F.O. December 1962. (R.S.A., Vol. 2, p. 351).

رابعاً: كان للوقفة التي وقفتها المملكة العربية السعودية أثناء الاضطرابات التي حدثت بالأردن في نيسان (أبريل) عام ١٩٥٧م (شوال ١٣٧٦هـ)، وكادت تلك الاضطرابات أن تؤدي إلى إسقاط النظام الهاشمي بالأردن دور في توثيق عرى الصداقة والشراكة في المصير الواحد.

خامساً: وضعت المملكة العربية السعودية كل إمكاناتها أمام الأردن، ووضعت الجيش الذي كان مرابطا في الأردن تحت قيادة الملك حسين؛ مما يدل على متانة العلاقات، وكانت السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي أوفت بما وعدته به بتقديم المعونة، التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة الأردنية والحكومات العربية بصفة ذلك بديلا للمعونة البريطانية.

سادساً: أكدت زيارة الملك سعود بن عبدالعزيز للأردن في حزيران (يونيو) ١٩٥٧م (ذي القعدة ١٣٧٦هـ) عمق العلاقات السعودية الأردنية، وأكد البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة عن تطابق وجهات النظر بين الجانبين.

سابعاً: تطابقت وجهات النظر السعودية الأردنية في بدايات ستينيات القرن العشرين الميلادي، وتكللت باتفاقية الطائف عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، وتناول الاتفاق جميع النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.